



الرئيس:	السيد آدشي . . . . . (بنن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد كنوزين
	الأرجنتين . . . . . السيد ميورال
	البرازيل . . . . . السيد فالي
	الجزائر . . . . . السيد بن مهدي
	جمهورية ترازيا المتحدة . . . . . السيد ماهيغا
	الدانمرك . . . . . السيدة لوج
	رومانيا . . . . . السيد موتوك
	الصين . . . . . السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا . . . . . السيد دلا سابلير
	الفلبين . . . . . السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة باترسون
	اليابان . . . . . السيد أوشيما
	اليونان . . . . . السيد فسيلاكيس

## جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة بين العراق والكويت

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد الصميدعي (العراق) مقعداً على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أرحب بوجود الأمين العام، السيد كوفي عنان، معنا في هذه الجلسة.

يستمتع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيران برندرغاست، وأعطيه الآن الكلمة.

**السيد برندرغاست** (تكلم بالانكليزية): لقد كان

إجراء ثلاثة انتخابات في وقت واحد بالعراق يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، للجمعية الوطنية الانتقالية، ولـ ١٨ من مجالس المحافظات، وللجمعية الوطنية الكردستانية، حدثاً مشهوداً بالنسبة للعراقيين وبالنسبة للمجتمع الدولي. وبالرغم من كونه خطوة أولى، فهو يمثل تطوراً هاماً في تحول العراق إلى الحكم الديمقراطي، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

ورغم المحاولات التي بذلت للإضرار بالانتخابات عن طريق العنف، كانت مشاركة العراقيين بأعداد كبيرة لممارسة حقهم في التصويت. وفي يوم الانتخاب، أعرب الأمين العام عن تقديره لشجاعة الشعب العراقي وهناً للجنة الانتخابية المستقلة للعراق، وآلاف العراقيين العاملين في الانتخابات والقائمين برصدها، على إجراء انتخاباتهم في إطار زمني محدود كهذا وفي مثل ظروفهم الشاقة. وقد قوبل بنجاح إجراء الانتخابات برود فعل إيجابية حقاً، سواء داخل العراق أو خارجه، بما في ذلك من جانب المجلس.

فقد وفّت الانتخابات بالمعايير المعترف بها من حيث التنظيم واللوائح والإجراءات. وتشير تقييمات المراقبين العراقيين والدوليين إلى الارتياح لسير أماكن الاقتراع بوجه عام. فكان عدد المخالفات والشكاوى الجسيمة التي أُبلغت بها اللجنة الانتخابية المستقلة صغيراً نسبياً، ويجري التحقيق فيها جميعاً ومعالجتها من قبل اللجنة.

وتؤكد النتائج التي أعلنت في ١٣ شباط/فبراير مشاركة عدد إجمالي يتجاوز ٨ ملايين من الناخبين في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية. وسيتعين علينا انتظار تصديق اللجنة النهائي على النتائج لكي نعرف التوزيع النهائي للمقاعد ومن ثم نعلم مدى اتساع الأطياف السياسية الممثلة. وقد اختير هذا النظام الانتخابي، القائم على التمثيل

العملية. ولا تزال الحالة الأمنية هشّة وتمثل تحدياً، كما يظهر من استئناف الهجمات اليومية على العراقيين والأجانب على حد سواء. بيد أننا نأمل أن تمثل الانتخابات حداً فاصلاً، وأن يكون للنجاح في تحقيق الانتقال السياسي أثر إيجابي أشمل على الحالة الأمنية.

وقد تعلمنا من تجربتنا في أفغانستان وغيرها من الأماكن أن التحدي الناشئ عن أي عملية انتقالية سياسية يكمن في النهاية في التوصل إلى عملية مستدامة تؤدي إلى نتيجة، في هذه الحالة هي دستور وبرلمان منتخب بصورة شرعية وحكومة، يشعر جميع العراقيين بأن لهم مصلحة فيها. ويترتب على هذا إدراك العراقيين أن عدم المشاركة في الحوار الوطني والمصالحة يمكن أن يؤدي إلى صراع أكثر ضرراً بكثير من التنازلات التي سيضطر كل جانب إلى تقديمها بموجب سلام متفق عليه.

ويمثل إعداد الدستور الجديد الطريق إلى إيجاد هذا الفهم الوطني. إذ أن التحدي العاجل أكثر من غيره في العراق هو تشكيل حكومة انتقالية تمثل المجتمع العراقي تمثيلاً واسعاً وإيجاد طرق للجمع بين كل الدوائر العراقية صاحبة المصلحة في عملية وطنية لتحديد مستقبل بلدها. ولعل احتمال إجراء استفتاء بعد مجرد ثمانية أشهر من الآن يشكل حافزاً هاماً للقيام بعملية دستورية شاملة وتشاركية وشفافة، حيث أن الرفض من جانب ثلثي الأصوات في ثلاث محافظات من شأنه أن يوقف اعتماد الدستور الجديد.

ولدينا انطباع بأن العراقيين يدركون المسؤولية الكبرى التي تواكب إعداد دستور جديد. فهم يعرفون أنه سيؤثر في حياتهم وحياة أطفالهم لمدة طويلة قادمة. ولا مفر من أن تثار بعض أسئلة صعبة، تتعلق بطابع الدولة التي ستقوم في المستقبل والعلاقة بين طوائف العراق المتنوعة. وتعني هذه المسائل العراقيين كشعب والعراق كدولة، ومن

النسبي في دائرة وطنية واحدة، تحديداً بهدف تيسير اتساع نطاق التمثيل. ولكن من الواضح أن نسبة المشاركة، لأمر ما، كانت منخفضة في المناطق ذات النسبة العالية من العرب السنين.

ومن دواعي سرورنا أن العراقيين تمكنوا من إجراء الانتخابات رغم جميع المصاعب. فكانت الانتخابات بمثابة مرحلة هامة على الطريق، تم بلوغها بنجاح، في عملية الانتقال السياسي الطويلة والشاقة. ونعتز بالدور الذي أدته الأمم المتحدة، عملاً بولايتنا المستندة إلى القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). إذ استطاع فريق الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية أن يعمل بشكل فعّال مع أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة لكفالة توافر إنجاز الترتيبات الضرورية في غضون إطار زمني محدود للغاية، وذلك في إطار المسؤولية العامة التي نخص بها الممثل الخاص للأمين العام، السيد أشرف قاضي، وفي ظل الإدارة القديرة للسيد كارلوس فالترويلا، وبدعم من شعبة المساعدة الانتخابية، برئاسة السيدة كارينا بيريللي.

وقد قدم المساعدة التقنية والسوقية والمالية والإدارية للجنة في عدد من المجالات الرئيسية فريق المساعدة الانتخابية، الذي ضم خبراء من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وشيلي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، إضافة إلى موظفي الأمم المتحدة.

ويتضح من المستوى العام للمشاركة أن غالبية الشعب العراقي ملتزمة بعملية الانتقال السياسي التي يمر بها هذا البلد. ولكن التباينات الإقليمية كانت لا تخلو من مغزى. فكما أسلفت الذكر، كانت مشاركة السنين العرب أقل بدرجة ملحوظة من الطوائف الأخرى. وهذا شيء تلزم معالجته إذا أريد أن تكون المشاركة على الوجه الأكمل في عملية وضع الدستور وفي الاستفتاء. وتقف الأمم المتحدة، وفقاً لولايتها، على أهبة الاستعداد للمساعدة في هذه

إن للأمم ولاية للمساعدة في جميع تلك الجوانب. ونحن نشارك بالفعل مشاركة نشطة في القيام بذلك، ونعترم تكثيف مشاركتنا حسبما تسمح الظروف. ونعرف أن للعراقيين توقعات كبيرة من الأمم المتحدة.

وفي الأسابيع والشهور المقبلة، ستحتاج المؤسسات العراقية الانتقالية إلى الدعم والمشاركة الفعالين من المجتمع الدولي. وقد صحت الأمم المتحدة الشعب العراقي والسلطات العراقية في الانتقال السياسي حتى الآن. ونحن مصممون على مواصلة ذلك العمل. ويجب أن تكون العملية، وأن تظهر، بوصفها عملية يملكها العراقيون ويقودونها. ولكن فيما يتعلق بما يمكن أن نقدمه، فإن للأمم المتحدة خبرة كبيرة في دعم وتيسير العمليات الانتقالية في ظل ظروف صعبة.

إن العراق يملك الموارد البشرية والمادية اللازمة للتحكم في مصيره. والجمال الذي يمكن فيه للمجتمع الدولي والأمم المتحدة، في نظرنا، أن يسهما على أفضل نحو في تلك العملية هو المساعدة على تهيئة ظروف تمكن جميع العراقيين من المشاركة والنجاح في التعمير السياسي والاقتصادي لبلدهم. ومن الأهمية بمكان أن تعمل مختلف الأطراف الدولية الفاعلة بطريقة متكاملة مع العراقيين وبعضها مع بعض.

هناك توقع عام داخل العراق وخارجه على حد سواء بأن تضطلع الأمم المتحدة بدور استباقي في دعم عملية صياغة الدستور، ونحن نتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع الأعضاء المنتخبين في المجلس الوطني الانتقالي ومع ممثلي المجتمع العراقي الآخرين. ووفقاً للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، فإن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم أي مساعدة تقنية مطلوبة ودعم في مجال الإعلام، فضلاً عن تيسير العملية السياسية.

إننا جميعاً ندرك أن التطورات الجارية في العراق يمكن أن تكون لها آثار هامة خارج البلد. وستكون المناقشة

ثم سيكون من المهم أن تعطي القيادة العراقية الجديدة إشارة واضحة إلى أن كلاً من طوائف البلد سوف تتمتع بفرصة المشاركة في تشكيل مستقبل بلدها. وبالمثل، يجب أن ترى جميع الدوائر العراقية أن لها مصلحة في إعداد برنامج واضح ومعقول يسهم على نحو بناء في المناقشة الدستورية العراقية.

وقد أبدى الزعماء السياسيون البارزون في العراق بالفعل مؤشرات على وعيهم بأن بعض الدوائر، ولا سيما في أوساط السنيين العرب وغيرهم من القوميين العرب، من المحتمل أن تجد تمثيلها أقل من الواجب في الجمعية الانتقالية نظراً لانخفاض المشاركة في بعض المناطق. وقد أبدى أولئك الزعماء تصميمهم على تبيد أي مخاوف من الاستبعاد السياسي، بما في ذلك بإثارة إمكانية توجيه الدعوة إلى ممثلي الفئات التي لم تشترك، أو لم يتسن لها المشاركة في الانتخابات، لكي تشترك في كل من الحكومة الانتقالية وعملية وضع الدستور. وعلى عكس ذلك، فإن بعض العناصر السياسية التي سبق لها أن حثت على مقاطعة الانتخابات أو تأجيلها تبدو الآن مصرة على إدراج آرائها في أي حوار وعلى حقها في المشاركة الكاملة في وضع الدستور الدائم.

وفي الوقت ذاته، سوف يتوقع العراقيون من جمعيتهم الانتقالية ومن حكومتهم الانتقالية أن تحققا المرجو منهما في الأمور ذات الأهمية المباشرة لهم. وعلى سبيل الأولوية، يلزم أن يتمكن العراقيون من ممارسة حياتهم دون خوف من الإرهاب والعنف وانعدام الأمن بكافة صورته. وكلما أمكن تدريب قوات الأمن العراقية بشكل أفضل وأسرع، كلما استطاعت في وقت أقرب تحمل مسؤولياتها والاضطلاع بمهمة أمن البلاد على الوجه الأكمل. وبنفس القدر من الأهمية، سوف يلزم أن تجد السلطات الانتقالية السبل لتحسين الأوضاع المعيشية اليومية للعراقيين بالقيام بمزيد من أنشطة التعمير والتنمية والأنشطة الإنسانية.

وأود أن أتقدم بالشكر لكم ولأعضاء المجلس لإتاحتم الفرصة لي للمشاركة في هذه الجلسة المهمة التي تعقد لمتابعة الإنجازات الكبيرة التي تحققت في بلادنا خلال الأسبوعين الماضيين، والتي ذُكر خلالها الشعب العراقي المجتمع الدولي بأنه لن يرضخ للإرهابيين أو ينساق وراء مخططاتهم السوداء لإشعال الفتنة بين أبنائه وبأنه قادر ومصمم على ركوب المخاطر من أجل حريته. كما أثبت من جديد بأنه الوحيد، صاحب الإرادة في تقرير مستقبله، واختيار السبيل الذي يلي تطلعاته.

لقد اجتاز العراق بنجاح البوابة الأولى في مسيرته نحو الديمقراطية، وهو مصمم على المضي قدماً في استكمال المراحل المتبقية التي حددها له قانون إدارة الدولة واعتمدها مجلس الأمن. وبهذه المناسبة، أود أن أشيد بالنجاح الذي حققته الهيئة الانتخابية العراقية والحكومة المؤقتة في تنظيم الانتخابات، وأحيي شجاعة كل من ساهم في إجرائها، وفي توفير البيئة الأمنية المواتية لإجرائها من أفراد الشرطة والجيش العراقي. كما أود أن أعبر عن تقديرنا للدور الفاعل والمساند للقوة المتعددة الجنسيات.

ولا يفوتني أن أشيد بالمساهمة الفاعلة والبناءة للأمم المتحدة في إثراء المسار الانتخابي ودعم الهيئة الانتخابية العراقية، وبالجهد الاستثنائي التي بذلها كادرها الانتخابي لإنجاح هذا المسار. كما أشكر منظمة الهجرة الدولية على دورها في إدارة العمليات الانتخابية للعراقيين في خارج العراق، وأقدم شكري أيضاً للبعثة الدولية للانتخابات العراقية التي سعت لضمان إجراء الانتخابات وفق المعايير الدولية. ونحن نتطلع إلى استمرار دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة خلال المراحل القادمة.

وكما تفضل ممثل الأمم المتحدة في بيانه، فإننا ندرك بأن تجربتنا الانتخابية ليست في درجة الكمال، إذ كانت هناك - وذلك أمر لا مفر منه - بعض الإخفاقات البسيطة التي رافقتها. إلا أننا نفخر في الوقت ذاته، بأن حجم الإنجاز

الدستورية مراقبة باهتمام شديد، وخاصة من جيران العراق. فبعض المسائل التي سيحري التفاوض بشأنها بين العراقيين في هذه العملية ستكون ذات علاقة بالمصالح الأمنية للبلدان المجاورة. ولذلك فإن من الضروري، مثلما نعمل على إعادة الحالة الطبيعية داخل العراق، بذل كل جهد لتطبيع علاقات العراق مع المنطقة ومع المجتمع الدولي عموماً. ومما له أهمية خاصة احترام سيادة العراق واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه. ومن الطبيعي أن يطمح العراق ذو السيادة إلى استعادة مكانته التي يستحقها وسط المجتمع الدولي. ويعتزم الأمين العام بدوره مواصلة تشجيع المزيد من الإقبال الإقليمي والدولي على دعم انتقال العراق ودور الأمم المتحدة.

ولا يمكن لأحد إلا أن تتأثر مشاعره بالطريقة التي أُقبل بها العراقيون على الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني/يناير، بشجاعة وتصميم وثقة في مستقبل بلدهم. وتمثل الانتخابات إنجازاً مرحلة هامة. والخطوات الرئيسية المقبلة هي صياغة الدستور، والاستفتاء عليه المقرر إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر ثم إجراء انتخابات عامة. ويتطلع العراقيون إلى زعمائهم لإنجاز الوعد المتمثل في بناء عراق سلمي وديمقراطي ومزدهر يمكن لجميع العراقيين أن يشعروا بالانتماء إليه. والتحديات المقبلة تحديات حقيقية؛ ولكن الفرص أيضاً فرص حقيقية. والأمم المتحدة، وفاء منها بولايتها، وإذا ما سمحت الظروف، لن تدخر جهداً في تحقيق توقعات الشعب العراقي خلال هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد الصميدعي** (العراق): اسمحوا لي في البداية أن أهتكم على تروؤسكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أهني سلفكم، سفير الأرجنتين، على حسن أدائه في الشهر المنصرم.

مدمرة وبجاجة إلى جهود ضخمة لإصلاحها وتأمين الخدمات الأساسية للمواطن العراقي، وتوفير فرص العمل والحياة الكريمة. وإن ذلك يرتبط بإنعاش الاقتصاد العراقي ودفعه إلى الأمام. وفي هذا الصدد أود أن أعبر عن تقديرنا للمساهمات السخية للدول الصديقة، ولدور الأمم المتحدة ووكالاتها في تنسيق إيصال المساهمات وتنفيذ مشاريع إعادة إعمار العراق بالتعاون مع الوزارات العراقية المختصة. وأغتنم المناسبة لأناشد الدول الصديقة الإيفاء بتعهداتها في مؤتمر مدريد للمناخين. وأؤكد لهم بأن شعب العراق سوف يستذكر دائما تلك المواقف النبيلة.

أود في الختام أن أؤكد لكم بأن العراق يعيش عهدا جديدا قائما على أسس الديمقراطية وحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان والالتزام بالقانون الدولي، وبناء علاقات صحيحة مع الدول المجاورة له، قائمة على مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وانطلاقا من هذه الرؤية، فإننا نعمل باتجاه استعادة العراق لدوره الطبيعي في الساحة الدولية. ونقدر الجهود التي يبذلها مجلسكم لدعم حكومة وشعب العراق ولاحتضانها في الأسرة الدولية، وندعو إلى تكريس ذلك بالإسقاط المبرمج والسريع للالتزامات والقيود التي كانت قد فرضت على العراق نتيجة لانتهاكات النظام السابق.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل العراق على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أَدْعُو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

يتجاوز حتى ما كنا نحن نتطلع إليه في هذه الظروف العسيرة. ولا شك في أننا سوف نستفيد من هذه التجربة في الانتخابات الدستورية القادمة وما يليها من انتخابات. إننا نأسف لأن بعض الأطراف اختارت عدم المشاركة في الانتخابات، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة المؤقتة لإقناعها بالمشاركة. ولكننا عازمون على تجاوز تلك الاحتقانات، واحتواء كافة القوى الوطنية التي تتنجح إلى السلام في المسارين السياسي والدستوري. وهذا ما أكده مؤخرا قادة الأحزاب والائتلافات الرئيسية التي انتخبها الشعب لعضوية المجلس الوطني، والتي ستعكف على اختيار حكومة تمثل الشعب العراقي بمختلف أعراقه وأطيافه.

ونحن نتطلع إلى إنجاز المهمة الكبيرة الأخرى الملقاة على عاتق المجلس الوطني في صياغة دستور العراق، وعلى النحو الشامل الذي يضمن تفاعل ومساهمة الشعب العراقي باختلاف أعراقه ومعتقداته وسنبذل قصارى جهدنا لحشد الكفاءات العراقية والدولية المتميزة في هذا المجال لإنجاز تلك المهمة، مما يعزز الوحدة الوطنية، ويبلور القيم الإنسانية والأهداف السامية لعراقنا الجديد.

إن التحديات والمصاعب التي ستواجه حكومة العراق المنتخبة كبيرة، وفي مقدمتها إعادة بناء الجيش العراقي والشرطة العراقية لحماية أمن العراق الداخلي والخارجي، ولردع التهديدات المستمرة التي يتعرض لها، والتي جعلت من العراق ساحة مفتوحة يقصدها الإرهابيون لتنفيذ مخططاتهم ومآربهم السوداء التي لا تمت بصلة إلى مصالح وآمال شعب العراق. ونشيد بهذا الصدد بدور القوة المتعددة الجنسيات ضمن ولايتها استنادا إلى قرارات المجلس، في المساعدة في بناء قوات الجيش والشرطة وتدريبها ودعمها في تنفيذ مهامها.

وستواجه الحكومة العراقية تحد آخر يتمثل في إعادة إعمار العراق وتحريك العجلة الاقتصادية سوف تحتاج فيه إلى دعم المجتمع الدولي ومساندته لها، إذ ما زالت البنية التحتية